جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

الحلقة الرابعة من نشاط المتابعات العلمية

للعام الأكاديمي 2025/2024

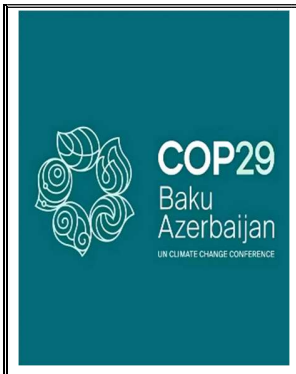

متابعة مخرجات وقرارات قمة المناخ

الدورة التاسعة والعشرين COP29

ماذا بعد COP29؟

المتحدث

أ.د. خالد محمد فهمي

المدير التنفيذي لمركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا (سيداري)

وزير البيئة السابق، وأستاذ اقتصاديات البيئة بمعهد التخطيط القومي

إدارة الحلقة

د. هبة الباز

الأستاذ المساعد بمركز السياسات الاقتصادية الكلية -المنسق المُشارك للنشاط

الأربعاء 8 يناير 2025

فريق عمل نشاط المتابعات العلمية للعام الأكاديمي 2025/2024

أ.د. عزيزة عبد الرزاق

الأستاذ بمركز السياسات الاقتصادية الكلية

منسق النشاط والمشرف العلمي

د. هبة الباز

الأستاذ المساعد بمركز السياسات الاقتصادية الكلية

المنسق المُشارك

أ. محمد حسنين عبد الرحمن

مدرس مساعد بمركز السياسات الاقتصادية الكلية

محرر التقرير

أ. أمل سرور

مدير عام الاتفاقيات والمؤتمرات والمهمات العلمية -مركز العلاقات العلمية الخارجية

د. طارق طاهر

أخصائي الاتفاقيات والمؤتمرات والمهمات العلمية -مركز العلاقات العلمية الخارجية

أ. محمد النجار

سكرتير مركز السياسات الاقتصادية الكلية-سكرتارية فنية

عقد معهد التخطيط القومي يوم الأربعاء 8 يناير 2025 رابع حلقات نشاط المتابعات العلمية للعام الأكاديمي 2025/2024. والتي قدم فيها الأستاذ الدكتور/ خالد فهمي المدير التنفيذي لمركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا (سيداري)، ووزير البيئة السابق، وأستاذ اقتصاديات البيئة بمعهد التخطيط القومي عرضًا لمتابعة مخرجات وقرارات قمة المناخ الدورة التاسعة

تضمن العرض عرضًا لأهم الأوضاع العالمية قبيل COP29، كذلك تناول النتائج التفاوضية لقمة المناخ COP29 ومحاولة استشراف الطريق نحو COP 30المزمع عقده في البرازيل وأهم الاستعدادات اللازمة لذلك.

بصورة عامة، تشير الأحداث الجيوسياسية إلى وجود زيادة في حدة التوترات والتصاعدات بين أمريكا والغرب من ناحية، وبين الصين و إيران من ناحية أخرى. هذا بالإضافة إلى تسوية محتملة للصراع الأوكر اني الروسي والفوضى الشرق أوسطية، مع ازدياد الدعم الغربي لإسر ائيل وزيادة الدور التركي والسعودي مع تراجع الدور الإير اني.

بالإضافة إلى ما سبق هناك استمرار للتوترات والصراعات على موارد المياه العذبة وزيادات ضخمة في أسعار المواد الغذائية الرئيسية. هذا بجانب مشهد الانتخابات العالمية من حيث زيادة قوة اليمين بعد نتائج الانتخابات في الولايات المتحدة وأوروبا رغم نجاح اليسار في المكسيك والمملكة المتحدة وثبات الوضع السياسي للدول البازغة كما تتنبأ الانتخابات الألمانية والكندية لعام 2025 باحتمالات تز ايد قوة اليمين ولذلك تداعيات على التوجه إلى الشعبوية على حساب العالمية وإلى التجزؤ الاقتصادي على حساب العولمة مما قد يعوق من التحول الطاقي وزيادة المرونة المناخية.

أما فيا يتعلق بالأوضاع الاقتصادية، تتلخص أهم ملامحها فيما يلي:

- المديونية العالمية، استمرار آثارها المدمرة على الدول النامية خاصة الدول الأفريقية مع تحرك بطيء لتغيير مؤسسي بمؤسسات التمويل العالمية.
- التضخم الركودي، هناك تراجع متباطأ بأوروبا واحتمالات ارتفاع بالولايات المتحدة الأمريكية ومظاهر تعافي صيني.
- التغيرات العالمية والإقليمية، استمرار مظاهر التجزؤ الاقتصادي وحروب التجارة العالمية.
- التنمية المستدامة شهد العالم ضعف معدلات الأداء نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- الطاقة، زيادة معدلات الطلب مما يحتم تراخي وتيرة التحول الطاقي (الولايات المتحدة / اليابان/ الاقتصادات الاسيوية).

أيضًا كانت هناك مجموعة من التحديات التي واجهت COP29 قبل انعقاده يتمثل أهمها فيما يلي:

- شواهد عدم الاتفاق في مباحثات بون 2024 حول اتساق خطط المساهمات الطوعية الجديدة مع نتائج التقييم العالمي.
- عدم إمكانية اللجنة المشكلة من الوصول إلى التقريب بين الدول النامية والمتقدمة على مقترح للهدف العالمي الجديد للتمويل.
- بطء إجراءات التفعيل وقلة التمويل المتاح بخصوص صندوق الأضرار والخسائر، وتباطؤ وتيرة العمل المناخي من أجل الوصول إلى هدف 1.5 درجة مئوية.
- زيادة القدرة على عدم التكييف، رغم أن عام 2024 كان الأشد حرارة في تاريخ البشرية إلا أن مرونة التكييف لا تزال محدودة.
- تز ايد الشكوك حول تحقيق العدالة المُناخية، وإعادة بناء الثقة بين الدول.

وبصورة عامة يمكن الإشارة إلى أنه بهدف جديد لتمويل المناخ مثير للجدل، واعتماد خاطف لقواعد سوق الكربون العالمية وشبه جمود لجهود خفض انبعاثات الاحتباس الحراري ومد لمباحثات الهدف العالمي للتكييف إلى 2028 وتأجيل للتفاوض حول برنامج عمل الانتقال العادل، جاءت نتائج قمة الأمم المتحدة للمناخ التاسعة والعشرين محبطة ومثيرة لنزاع واسع حول مدي كفايتها لمعالجة إلحاح أزمة المُناخ ومولدة لاتفاق واسع على أن نجاحات وإخفاقات COP29، تتطلب المزيد من العمل خلال 2025 على الطريق إلى COP 30 في البرازيل 2025.

وقد خلص COP29 إلى مجموعة من النتائج التفاوضية على النحو التالي:

1- هدف جماعي كمي جديد لتمويل المناخ، *تتمثل أهم بنوده في:*

- الدول المتقدمة تقود جمع 300 مليار دولار للدول النامية بحلول 2035.
- دعوة جميع الجهات المعنية إلى زيادة التمويل العام والخاص إلى 1,3 تريليون$ بحلول 2035.
- السماح بالمداخلات الطوعية من الدول النامية (بعكس هدف ال $ 100 مليار السابق) .
- إعداد خارطة طريق (باكو-بيليم) وصولًا إلى 1,3 تريليون $ مع مراجعة الهدف التمويلي في 2030.

ويمكن في هذا السياق الإشارة لمجموعة من الملاحظات على النحو التالي:

- توقع زيادة مساهمات الدول النامية الغنية (الصين -الدول البترولية) نتيجة للضغط الترامبي.
- مع إمكانية فرض ضر ائب عالمية لتمويل المناخ والأهداف الأُممية للاستدامة.

- استمالة الدول الجزرية والدول الأقل نموًا من خلال إيماءات بأولوياتها تمويليًا خاصة في تلقي المنح.

- خلو النص من أي إشارة إلى أهداف فرعية للتكييف أو الخسائر والأضرار يمكن الاستناد عليه لمضاعفة نصيب التكييف من تمويل المُقدم من الدول المتقدمة (ينتهي في 2025).

2- خفض انبعاث غازات الاحتباس الحراري

-*الإمارات كوب28* ، تم (أول جرد عالمي / اتفاق على رفع قدرة الطاقة المتجددة ثلاث مرات بحلول عام 2030 "الانتقال بعيدًا عن الوقود الأحفوري في أنظمة الطاقة بطريقة عادلة لتحقيق أهداف اتفاق باريس.

-*باكو/ أذربيجان كوب 29*، كان من المفترض أن تطلق البلدان حوار الإمارات العربية المتحدة للعمل على كيفية تنفيذ التوصيات الصادرة عن الجرد العالمي عند إعداد الجولة القادمة من خطط المُناخ الوطنية الجديدة والقوى المعروفة باسم المساهمات المُحددة وطنيًا والمستحقة في عام 2025.

-لم تتوصل البلدان إلى تو افق في الآراء بشأن المُضي قدمًا في حوار الإمارات العربية المتحدة، بعد أن حجبت بعض الدول أي إشارات إلى الوقود الأحفوري في النص، فيما وصفه بعض المر اقبون بالمعارضة المدمرة.

-انقسمت الحكومات حول ما إذا "حوار الإمارات العربية المتحدة "يجب ألا يتناول قضايا تتجاوز تمويل الالتزامات كنص التعهد بها في كوب 28 وهو ما أدى إلى:

- تجنب المناقشات حول التحول في مجال الطاقة.
- اقترح مشروع نص مُخفف ب "إعادة تأكيد" تعهد العام الماضي دون الإشارة إلى الوقود الأحفوري بالاسم، مع التأكيد على دور "الوقود الانتقالي" والذي يمكن تفسيره على أنه يعني الغاز الأحفوري.
- عارضت دول أميروا اللاتينية والدول المتقدمة والجزر الصغيرة هذا النص.
- تأجيل المحادثات بشأن الحوار إلى يونيو2025 ، بهدف التوصل إلى نتيجة جديدة في مؤتمر الأطراف الثلاثين في نوفمبر المقبل.

-في غياب اتفاق في باكو، أضاعت البلدان فرصة تبني هدفين جديدين أساسيين للتحول في مجال الطاقة. الأول يهدف إلى زيادة سعة تخزين الطاقة إلى 1500 جيجاوات بحلول عام2030، والثاني يتعهد بإضافة 25 مليون كيلومتر من شبكات الطاقة بحلول عام2030.

-في المحادثات حول برنامج العمل للتخفيف MWP و افقت البلدان على نص ضعيف حيث تم حذف جميع الإشارات إلى الوقود الأحفوري من خطة العمل المناخية، بالإضافة إلى أي ذكر لتعهدات مؤتمر المناخ COP 28 بخصوص عكس إزالة الغابات بحلول عام2030، والتخلص التدريجي من دعم الوقود الأحفوري، ومضاعفة مصادر الطاقة المتجددة ثلاث مرات بحلول عام 2030.

-أثارت النتيجة إحباط الدول المتقدمة التي أشارت إلى فشل النص في إرسال إشارات قوية بشأن المساهمات المحددة وطنيًا الأكثر طموحًا المنتظر تقديمها العام المقبل.

3- الانتقال العادل

-فشلت البلدان أيضًا في التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل الانتقال العادل وهي صفقة تهدف إلى دعم العمال والمجتمعات المتضررة من الانتقال بعيدًا عن الوقود الأحفوري نحو طاقة أنظف.

-انقسمت الحكومات بشأن قضايا حقوق الإنسان والعمال، والتدابير التي يُنظر إليها على أنها تقيد التجارة الحرة والتكيف وخفض الانبعاثات، وكانت أحد نقاط الخلاف الرئيسية هو ما إذا كان ينبغي تخصيص التمويل لدعم خطط الانتقال العادل.

-ترغب البلدان المتقدمة إبقاء المناقشات مركزة على الأبعاد الوطنية بدلًا مما ينبغي القيام به دوليًا لتمكين الانتقال العادل على نطاق عالمي. وأضافت أن الافتقار إلى التمويل كان أكبر نقطة انطلاق مما تسبب في رفض البلدان النامية لمسودة النص.

-تم إنشاء مجموعة اتصال في اللحظة الأخيرة قدمت مسودة نهائية لإنقاذ برنامج عمل الانتقال العادل، لكن لم يتوصل لاتفاق، ومن المقرر أن تتواصل المحادثات في يونيو المقبل، حيث أعربت النقابات العمالية الدولية عن قلقها إزاء عدم التوصل لقرار بشأن الخطوات التالية في باكو.

4- الهدف العالمي للتكيف

-لم يحرز العمل على الهدف العالمي للتكيف الذي تم ترسيخه في اتفاق باريس سوى تقدمًا ضئيلًا خلال معظم المؤتمر، بسبب الافتقار إلى الإجماع على وسائل التنفيذ، والتي يُفهم عمومًا أنها تعني التمويل وفي النهاية تم الاتفاق على إجراء لتحريك الهدف إلى الأمام، والذي يُطلق عليه خريطة طريق التكيف في باكو.

-عدم رغبة البلدان المتقدمة في الإفصاح التمويلي، فضلًا عن صعوبة اختيار المؤشرات لقياس التقدم، أعاقت محادثات المؤتمر.

-تم اعتماد الهدف العالمي للتكيف في عام 2015 بهدف تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة تأثيرات تغير المناخ، لكن البلدان حددت مجموعة من المبادئ التوجيهية لها في العام الماضي فقط، والمعروفة باسم إطار الإمارات العربية المتحدة وفي باكوكان من المفترض أن تتقدم البلدان في تحديد المؤشرات لقياس التقدم بموجب عملية تُعرف باسم برنامج عمل الإمارات العربية المتحدة- بيليم، والذي من المقرر الانتهاء منه العام المقبل في مؤتمر الأطراف الثلاثين.

-ومع ذلك، بالإضافة إلى الخلاف حول التمويل، كان دور التكيف التحويلي بمعنى التغيرات المجتمعية العميقة طويلة الأجل التي تؤثر على التنمية المستدامة عقبة أخرى أمام التقدم، حيث عارضته بعض البلدان النامية مثل السنغال، قائلة إنه قد يضع حواجز جديدة في الوصول إلى التمويل.

-في الأسبوع الثاني من مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين، و افقت البلدان على تأجيل مراجعة إطار عمل GGA إلى ما بعد عملية التقييم العالمية الثانية في عام 2028 ولكن تم إطلاق خريطة طريق باكو للتكيف لتمكين المحادثات من الاستمرار في عام 2025.

-وقال ريتشارد كلاين، الباحث الأول في مجال التكيف في معهد ستوكهولم للبيئة، لـ Climate Homeإن GGA لم تتخذ خطوات جوهرية إلى الأمام في مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين، مما أدى إلى تأخير التنفيذ وفي الوقت نفسه، قال إن الفجوة بين إجراءات التكيف المطلوبة وما يتم تنفيذه تستمر في الاتساع.

5- برنامج عمل النوع

-كان التركيز الرئيسي لمفاوضات النوع في قمة المُناخ التابعة للأمم المتحدة علي تجديد برنامج عمل ليما LWP، والذي بموجبه يتم إنتاج خطة عمل كل خمس سنوات، تضع كلاهما مبادئ توجيهية لسياسات المناخ المستجيبة للنوع.

-وقد نجحت بعض الدول المحافظة، بما في ذلك الفاتيكان والمملكة العربية السعودية ومصر، في الضغط لإزالة بعض العبارات المتعلقة بحقوق الإنسان من نص القرار بشأن قضايا تشمل التنوع والتقاطع (diversity and intersectionality) والتي كانت الدول اللاتينية والاتحاد الأوروبي تدافع عنها بشكل أساسي.

-في النهاية، تم التوصل إلى اتفاق، يجدد برنامج عمل ليما لمدة 10 سنوات أخرى، مع مراجعة مقررة في غضون خمس سنوات، ومن المقرر وضع خطة عمل جديدة للمساواة بين الجنسين في عام 2025.

-أيضًا تمت مناقشة ما إذا كان ينبغي وضع برنامج عمل ليما في إطار اتفاق باريس أو اتفاقية الأمم المتحدة للمناخ. أرادت بعض الأطراف تناول هذا الموضوع في المحادثات بشأن كليهما، لكن آخرين زعموا أن ذلك من شأنه أن يضاعف العمل وقررت البلدان الاحتفاظ به بموجب الاتفاقية فقط.

-تم الاتفاق أيضًا على العمل على البيانات التي سيتم تقسيمها حسب الجنس والعمر، وتنفيذ التحولات العادلة التي تستجيب للنوع الاجتماعي، وخلق وظائف ذات جودة عالية للنساء تتو افق مع خطط المناخ الوطنية، وتبسيط الوصول إلى التمويل لمجموعات النساء القاعدية والنساء الأصليات.

6- أسواق الكربون

- حققت المحادثات بشأن إنشاء سوق عالمية لتجارة الكربون تقدمًا كبيرًا بعد ما يقرب من عقد من المناقشات، حيث و افقت البلدان على مجموعة من القواعد بموجب المادة "6.2-6.4" من اتفاق باريس.

- في اليوم الأول من قمة باكو، حققت رئاسة مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين فوزًا مبكرًا حيث و افقت البلدان على المبادئ التوجيهية التي تضع الأساس لنظام لتطوير وتداول أرصدة الكربون. وقد أشاد رئيس مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين مختار بابابيف بهذا الاتفاق باعتباره اختر اقًا يحقق التشغيل الكامل للمادة 6 لكن الخبراء انتقدوا الإجراء الذي تم اتباعه.

- بعد الفشل في تأمين الاتفاق في السنوات السابقة، تم صياغة القواعد في النهاية من قبل لجنة فنية ثم عرضها مباشرة إلى الحكومات في الجلسة العامة لمؤتمر الأطراف التاسع والعشرين.

- مع المو افقة على القواعد الخاصة بالمادة 6.2، التي تنظم تجارة الانبعاثات الثنائية بين البلدان، والمادة 6.4، التي تنشئ سوق الكربون الدولية، ستنتهي البلدان الآن من التفاصيل الفنية ويمكن أن تبدأ السواق الجديدة من عام 2025.

- أعرب الناشطون عن مخاوف بشأن جودة الاعتمادات وكيفية التعامل مع أي مشاكل ووفقًا لمنظمة مر اقبة سوق الكربون، فإن القواعد المتفق عليها للمادة 6.2 قد لا تكون قوية بما يكفي لضمان تخفيضات حقيقية للانبعاثات، حيث تتطلب الصفقات شفافية أقل فورية. وحذرت المنظمة غير الحكومية من أنه لا يلزم الكشف عن المعلومات الفنية الرئيسية إلا بعد حدوث الصفقات بالفعل، وهو ما قد يستغرق سنوات.

- من المرجح أن تتكون الدفعة الأولى من الاعتمادات التي سيتم تداولها بموجب سوق باريس الجديدة من تعويضات قديمة تم تطويرها في الأصل بموجب آلية التنمية النظيفة في عصر بروتوكول كيوتو، والتي كان يُنظر إلى العديد منها على أنها تقدم القليل من الفو ائد الملموسة للمناخ.

ختامًا يمكن الإشارة لمجموعة من التحديات التي تواجه كوب 30 بيليم 2025 يتمثل أهمها في:

- زيادة الطلب على الوقود الأحفوري في ضوء التغيرات السياسية والجيو سياسية والمحددات الاقتصادية.
- تداعيات الظروف الجيوسياسية والأزمة الاقتصادية العالمية ومحدودية المعادن الحرجة على وتيرة مشروعات الطاقة المتجددة خاصة في الدول النامية.

- إحداث تغييرات جذرية في الأنظمة (من كيفية زراعة المواد الغذائية وتوليد الطاقة إلى كيفية نقل المنتجات والبضائع وبناء المدن) .

- الحماية الجمركية المستندة على مسببات مُناخية و آثارها على التجارة الخارجية.

- استكمال التفاوض حول الهدف العالمي للتمويل مابعد2025

- تعهدات مساهمات2025 ، هل ستتمكن من المضي على الطريق نحو هدف درجه 1.5.

- مفاوضات صياغة أهداف كمية وتمويلية للتكيف.

- تحديات أسواق الكربون.

- الذكاء الاصطناعي والطلب المتزايد على الطاقة.

- الدور المهم الذي يمكن أن تؤديه رؤوس الأموال الخاصة في تعزيز قدرة الأسواق على الابتكار و إيجاد الحلول المستدامة .

هذا وقد دارت المداخلات والنقاشات حول عدة نقاط يتمثل أهمها في:

- التأكيد على أن حماية البيئة والمُناخ تتطلب اقتصادًا قويًا، وأن التوازن بين التنمية الاقتصادية والاعتبارات البيئية هو المفتاح لتحقيق تقدم حقيقي في مواجهة تحديات المناخ.
- ضرورة الاستمرار في استغلال الموارد الطبيعية مع البحث عن بدائل أكثر استدامة، لضمان حقوق الأجيال القادمة.
- والتشديد على أهمية خلق حوار مستمر حول قضايا المُناخ والتمويل بين مختلف القطاعات لتحقيق تقدم في العمل المُناخي.
- ضرورة التركيز على التنمية الذاتية للدول النامية لمواجهة عدم التكافؤ في القوى السياسية والاقتصادية.
- الحاجة إلى مزيد من الوضوح في الالتزامات والأهداف المالية المتعلقة بالمُناخ وتجنب الصياغات التي يشوبها قدرًا من الغموض في التفسير.
- أهمية دمج قضايا المُناخ في القطاعات المختلفة مثل الزراعة والصناعة والتعليم وخلافه.

- **الإشارة إلى إمكانية استخدام قضية النوع الاجتماعي كأحد أوراق الضغط على مصر والدول النامية في المفاوضات القادمة.**
- **ضرورة التوازن بين الاعتبارات البيئية والاقتصادية في معالجة قضايا المناخ، بجانب أهمية التعاون الدولي في مواجهة تغير المناخ.**
- **التأكيد على أهمية موضوع الابتكار والتنمية المستدامة وتوطين التكنولوجيا لدى الدول النامية.**
- **التشديد على أهمية صياغة أولويات واضحة وقابلة للتنفيذ لدى الدول النامية بشأن الاستفادة من أية منح أو تعويضات تتعلق بجوانب المُناخ، بما يضمن الاستغلال الأمثل للتمويل.**